بيان صحفي

حظر

لا يسمح باقتباس محتويات هذا التقرير أو تلخيصها في الصحافة أو الإذاعة أو التلفزة قبل يوم **3 تشرين الأول/أكتوبر 2000 الساعة 22/00 بتوقيت غرينتش**

TAD/INF/2855
3 October 2000

تحسن الفرص المرتقبة للاستثمار الأجنبي في آسيا

عمليات إندماج الشركات وشرائها عبر الحدود آخذة في الازدياد

"إن الفرص المرتقبة للاستثمار بالنسبة للبلدان النامية في آسيا إجمالاً مشرقة، نظراً لنوعية المحددات الاقتصادية الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر[1]، واستعادة المنطقة عافيتها إثر الأزمة المالية، والجهود التي ما فتئت تبذل في سبيل تحرير التجارة وإعادة تشكيل البنى الهيكلية والتي أصبحت الآن واسعة الانتشار"، حسبما جاء في

---

(1) يعَرَّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار ينطوي على مراقبة إدارية لكيان مقيم في اقتصاد ما من قبل مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأجل تعكس اهتماما دائما لمستثمر ما في كيان أجنبي.

تقرير الاستثمار العالمي لعام 2000: عمليات إندماج الشركات وشرائها عبر الحدود والتنمية[2]، الذي أصدره اليوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

إن مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة عن طريق الشركات عبر الوطنية[3] إلى البلدان النامية في آسيا (بما فيها آسيا الوسطى وغرب آسيا وبلدان المحيط الهادئ) قد زاد زيادة كبيرة في العام الماضي، حيث بلغ 106 مليار دولار تقريبا (عن 97 مليار دولار في العام السابق له). وكان ذلك متناقضا مع الهبوط الذي كان متوقعا على نطاق واسع في أعقاب الأزمة المالية التي حدثت في الفترة 1997-1998.

---

(2) ***تقرير الاستثمار العالمي لعام 2000*** ***World Investment Report 2000***. (رقم المبيع E.00.II.D.20, ISBN 92-1-112490-5) يمكن الحصول عليه بسعر 49 دولاراً أمريكياً وبسعر خاص قدره 19 دولاراً أمريكيا في البلدان النامية وبلدان مرحلة التحول، من : United Nations Publications, Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland, fax: + 41 22 917 0027, e-mail: unpubli@unog.ch, Internet: http://www.un.org/publications;or from United Nations Publications, Two UN Plaza, Room DC2-853, Dept. PRES, New York, NY 10017, USA, tel: + 1 212 963 83 02 or + 1 800 253 96 46, fax: + 1 212 963 34 89, e-mail: publications@un.org. وينتظر إصدار صيغة من التقرير على قرص مُدَمَّج (CD-ROM) بحلول كانون الأول/ديسمبر 2000.

(3) تتكون الشركات عبر الوطنية من المؤسسات الأم والشركات الأجنبية التابعة لها: وتُعَرَّف المؤسسة الأم بأنها مؤسسة تسيطر على أصول كيان آخر أو كيانات أخرى في بلد آخر أو بلدان أخرى غير وطنها، ويتم ذلك عادة بامتلاك حصة في رأس المال والحصة في رأس المال السهمي التي لا تقل نسبتها عن 10 في المائة تعتبر عادة عتبة للتحكم بالأصول في هذا السياق.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصادات البلدان النامية المتلقية العشرة الرئيسية في جنوب آسيا وشرقها

وجـــــــــــــنوب شـــــــــــــرقها فـــــــــــــي
عامي 1998 و1999

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الاقتصاد	1998	1999
مجموع جنوب آسيا وشرقها وجنوب شرقها	87 158	96 148
الصين	43 751	40 400
هونغ كونغ (الصين)	14 776	23 068
جمهورية كوريا	5 215	10 340
سنغافورة	5 493	6 984
تايلند	7 449	6 078
ماليزيا	2 700	3 532
مقاطعة تايوان الصينية	222	2 926
الهند	2 635	2 168
فييت نام	1 972	1 609
الفلبين	1 752	737

وتعتبر فرص الصين مستقبلاً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فرصا طيبة، بالرغم من حدوث هبوط في السنة الماضية بنسبة 8 في المائة تقريباً، حيث بلغ هذا الاستثمار 40.4 مليار دولار. ويتوقع أن تظل الصين موقعاً جذاباً للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة على الأجل الطويل، على ضوء انضمامها المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية، على نحو ما ورد في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2000*. إن الهبوط الذي حدث عام 1999 قد تجلى في تباطؤ النمو الاقتصادي في هذا البلد، وفي حدوث فائض في الطاقة الإنتاجية في بعض الصناعات التحويلية نظرا للإفراط في الاستثمار أثناء العقد الماضي. كما ازداد التنافس من البلدان المجاورة.

والهبوط في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الصين تم تعويضه، بل وأكثر من ذلك، في السنة الماضية عن طريق ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى جمهورية كوريا وانتعاش التدفقات الوافدة في سنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية. ولدى البلدان الخمسة الأشد تأثرا بالأزمة المالية التي حدثت في الفترة 1997-1998، هبطت التدفقات في تايلند والفلبين،

بينما زادت في ماليزيا وتضاعفت في جمهورية كوريا. وسجلت إندونيسيا تصفية أخرى للاستثمار قدرها 3.3 مليار دولار، بعد أن كانت قد سجلت تصفية للاستثمار في عام 1998 قدرها 350 مليون دولار. وفي المحصلة النهائية، كسبت البلدان الخمسة مجتمعة 4 في المائة، حيث بلغت التدفقات إليها 17 مليار دولار.

وعقب الأزمة المالية الآسيوية، أخذت جمهورية كوريا بسياسات لتشجيع التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أدى إلى حدوث زيادة في عمليات الاندماج والشراء بدافع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر. والإصلاحات التي قامت بها الحكومة في القطاع العام وحاجتها الملحة إلى توفير التمويل وقت حدوث الأزمة قد أفضيا إلى عملية خصخصة واسعة النطاق، أصبحت عنصراً هاماً آخر من عناصر اجتذاب المستثمرين الأجانب. وبلغ مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الماضية 10.3 مليار دولار (تقريبا ضعف مجموعه عام 1998، البالغ 5.2 مليار دولار، وأكثر من ثلاثة أضعاف المستوى الأعلى السابق الذي تجاوز قليلاً 3 مليار دولار في عام 1997).

وزادت التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هونغ كونغ (الصين) بحيث تجاوزت 23 مليار دولار في عام 1999 من 15 مليار دولار، بينما زادت التدفقات إلى سنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية لتبلغ 7 مليار دولار (5.5 مليار دولار في عام 1998) و2.9 مليار دولار (222 مليون دولار في عام 1998)، على التوالي.

ازدياد عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود

أصبحت عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود أسلوبا متزايد الأهمية لدخول أسواق جنوب آسيا وشرقها وجنوب شرقها وبلغت متوسطاً سنوياً قدره 20 مليار دولار أثناء الفترة 1997-1999 (بالمقارنة بمتوسط قدره 7 مليار دولار أثناء سنوات ما قبل الأزمة، أي الفترة 1994-1996). وقد حدثت أهم الزيادات في البلدان الخمسة التي أصابتها الأزمة. فقد قفز نصيبها من مجموع عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود في بلدان آسيا النامية إلى 68 في المائة في عام 1998، بالمقارنة بـ 19 في المائة في عام 1996. وقد بلغت عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود في البلدان الخمسة مجتمعة مستوى قياسيا قدره 15 مليار دولار في عام 1999، واستأثرت جمهورية كوريا وحدها بما قدره 9 مليار دولار. ومن المحتمل تحقيق مجموع أكبر كثيراً في هذه السنة.

وشهد توزيع عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود حسب بلد المنشأ تحولا كبيرا. وكانت الولايات المتحدة وهولندا وسنغافورة والمملكة المتحدة، بهذا الترتيب، أكبر البلدان الشارية أثناء الأزمة المالية، واستأثرت سويا بما يقرب من نصف القيمة الإجمالية لصفقات عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود في البلدان الخمسة التي أصابتها الأزمة أثناء الفترة 1998-1999. وهذه البلدان تخطت ماليزيا وألمانيا، وهما البَلَدان اللذان كانا في الطليعة قبل الأزمة، خلال الفترة 1995-1996. كما أن الشركات عبر الوطنية من سويسرا وفرنسا قد عجلت خطى عمليات شرائها.

وهبط الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب آسيا بنسبة 13 في المائة ليبلغ 3.2 مليار دولار. وبلغت التدفقات الوافدة إلى الهند، أكبر البلدان المتلقية، 2.2 مليار دولار (2.6 مليار دولار في عام 1998). وهبط الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى بنغلاديش إلى 150 مليون دولار (308 ملايين دولار) بعد حدوث زيادات في السنتين السابقتين. وظلت التدفقات الوافدة إلى باكستان ثابتة عند 0.5 مليار دولار. ويفيد *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2000* أن "لهذا الإقليم الفرعي، على الأجل الطويل، إمكانات كبيرة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. وسيتوقف تحقيقها إلى حد كبير على سرعة خطى تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادي، وعلى الاستقرار المحلي والإقليمي".

وواصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى غرب آسيا (بما فيه إسرائيل) إتجاهها الصعودي، فبلغت 9 مليارات دولار في السنة الماضية (8 مليارات دولار في عام 1998). واستأثرت المملكة العربية السعودية وحدها بـ 4.8 مليار دولار في 1999 (4.3 مليار دولار) وجاءت إسرائيل في المرتبة الثانية، حيث بلغت التدفقات الوافدة إليها 2.3 مليار دولار (1.85 مليار دولار). وكانت السياحة والمنشآت الكهربائية والإلكترونية ومختلف الصناعات التي تقوم على سياسة التكنولوجيا الرفيعة، جذابة بشكل خاص.

ويفيد تقرير الأونكتاد الصادر اليوم أن التحسينات التي حدثت مؤخرا في البيئة الاقتصادية الكلية وفي المناخ السياسي في المنطقة، مقترنة بانفتاح صناعة النفط على المستثمرين الأجانب (خاصة في الكويت والمملكة العربية السعودية)، من المحتمل أن تفضي إلى زيادة التدفقات الوافدة إلى المنطقة.

وقد تفاوضت المملكة العربية السعودية مع 12 من شركات النفط الرئيسية على تطوير البنى التحتية ومشاريع تعتمد على وقود الغاز بما تزيد قيمته عن 100 مليار دولار على مدى السنوات العشرين القادمة. وكذلك، تسعى الكويت إلى اجتذاب شركات نفط دولية لاستثمار مبالغ تصل إلى 7 مليارات دولار لتطوير حقول نفط قريبة من الحدود مع العراق.

ويرد في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2000* أن آسيا الوسطى قد فقدت زخم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كانت تحظى به في المرحلة الأولى من تحرير التجارة والإصلاحات لديها. كما أن التدفقات الوافدة إلى ذلك الإقليم الفرعي، التي تجاوزت قليلا 3 مليارات دولار في كل من 1997 و1998، قد هبطت إلى 2.8 مليار دولار في السنة الماضية. وقد هيمنت الاستثمارات في مجال النفط على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلدين المتلقيين الرئيسيين. واستأثرت كازاخستان بـ 1.6 مليار دولار في 1999 (مقابل 1.15 مليار دولار في 1998). وهبط مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى أذربيجان في السنة الماضية إلى 690 مليون دولار (مليار دولار في 1998). وكانت قطاعات أخرى في هذه البلدان، والاقتصادات الأخرى (غير النفطية) في المنطقة، قد اجتذبت قدراً أقل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بسبب مشاكل التحول (في أوزبكستان وتركمانستان) والآفاق الاقتصادية القاتمة.

وبعد تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى اقتصادات بلدان جزر المحيط الهادئ في 1996 و1997، شهدت السنتان الأخيرتان تدفقات أكبر نوعا ما (248 مليون دولار في 1999 و231 مليون دولار في 1998). واستأثرت بابوا غينيا الجديدة بالجزء الأعظم من التدفقات الوافدة إلى هذا الإقليم الفرعي (أكثر من 70 في المائة في 1999)، نظرا لتنميته لقطاعي التعدين والنفط على نطاق كبير. إن فتح سوق للأوراق المالية في نيسان/أبريل 1999 من أجل التعامل التجاري للشركات الكبيرة قد يجتذب بعض المستثمرين الأجانب.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج

انتعش الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية في آسيا إلى الخارج انتعاشا كبيرا في 1999، حيث بلغ 37 مليار دولار، بالمقارنة بـ 22.8 مليار دولار في السنة السابقة. ومع ذلك، فحتى الحجم الأخير هو أدنى كثيراً من المبالغ القياسية المسجلة في 1997 و1996 (47.4 مليار دولار و51.9 مليار دولار، على التوالي). وظلت هونغ كونغ (الصين) المستثمر الرئيسي في الخارج، بالرغم من أن تدفقات استثماراته إلى الصين، حيث إنه ما زال المستثمر الأكبر فيها، قد هبطت عل مدى السنوات القليلة الماضية. وتواصلت عمليات تصفية استثمارات الشركات عبر الوطنية الآسيوية، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا. ولا تعني تصفية هذه الاستثمارات بالضرورة أن حالة الشركات الأجنبية الفرعية غير صحية؛ فمن المرجح أن تكون هذه الحالة ناجمة عن عملية إعادة هيكلة الشركات وصعوبات مالية قصيرة الأجل، حسب *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2000*. وحتى داخل الإقليم، كانت معظم الشركات عبر الوطنية الآسيوية غير قادرة على الاستفادة من الأصول المتاحة. والاستثناءات الوحيدة هي الشركات عبر الوطنية التي تتخذ سنغافورة مقراً لها، إذ بلغت فيها عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود 4 مليارات دولار في 1999.

ومرة أخرى، فإن العدد الأكبر من الشركات الرئيسية المدرجة في آخر قائمة صادرة عن الأونكتاد بأكبر 50 شركة عبر وطنية من البلدان النامية (مقاسة من حيث الأصول المملوكة في الخارج) كانت شركات آسيوية. وسبع من الشركات العشر الرئيسية تتخذ آسيا مقراً لها. وشركة دايوو، التي تُعَدُّ الثانية من حيث الترتيب بين الشركات عبر الوطنية في جميع الاقتصادات النامية، كانت هي أكبر الشركات عبر الوطنية الآسيوية، وفقا لبيانات 1998. ومن بين الشركات الآسيوية الرئيسية، حققت شركة بتروناس الماليزية أكبر المكاسب بين الشركات الخمسين الأولى المدرجة في قائمة الأونكتاد. وقد صعدت هذه الشركة في السنة الماضية من الترتيب الثامن عشر إلى الخامس. والشركات عبر الوطنية الآسيوية الأولى ما زالت إلى حد كبير شركات تتخذ جمهورية كوريا وهونغ كونغ (الصين) وسنغافورة مقارَّ لها.

وقائمة الأونكتاد بالشركات الخمسين الأولى تحوي ثلاثين شركة من آسيا. كما أن سبعاً من الشركات العشر الرئيسية هي من هذا الإقليم أيضا.

الشركات عبر الوطنية العشر الرئيسية التي تتخذ بلدان الاقتصادات النامية مقارًّ لها، مرتبة حسب الأصول الأجنبية، عام 1998

(أصولها ومبيعاتها بمليارات دولارات الولايات المتحدة)

الترتيب	الشركة	الاقتصاد	الصناعة	أصول أجنبية	مبيعات أجنبية	موظفون أجانب
1	Petróleos de Venezuela	فنزويلا	نفط	7.9	11.0	6 026
2	Daewoo Corp.	جمهورية كوريا	متنوعة	غير متاحة	غير متاحة	غير متاحة
3	Jardine Matheson	هونغ كونغ (الصين) وبرمودا	متنوعة	6.0	7.9	غير متاحة
4	Cemex S.A	المكسيك	إنشاءات	5.6	2.3	9 745
5	PETRONAS	ماليزيا	نفط	5.6	3.8	2 700
6	Sappi Limited	جنوب أفريقيا	ورق	4.6	3.2	10 725
7	Hutchison Whampoa	هونغ كونغ (الصين)	متنوعة	غير متاحة	2.2	20 845
8	First Pacific Co. Ltd.	هونغ كونغ (الصين)	أخرى	4.0	2.5	15 063
9	Sunkyong Group	جمهورية كوريا	متنوعة	3.9	12.0	2 400
10	Petrobras	البرازيل	نفط	3.7	1.3	417

** *** **

يمكن الاطلاع أيضاً على هذا البيان الصحفي على شبكة إنترنت بالعنوان التالي:
http://www.unctad.org، في فرع Press and reference

للاطلاع على المزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ Karl P. Sauvant, Officer-in-Charge, Division on Investment, Technology and Enterprise Development, UNCTAD, tel: +41 22 907 5707, fax: +41 22 907 0194, or e-mail: karl.sauvant@unctad.org; or Erica Meltzer, Press Officer, tel: +41 22 907 5365/5828, fax: +41 22 907 0043, or e-mail: erica.meltzer@unctad.org

- - - - -